

كتاب الرهن  
والضمان

عليه، وليس لديهم ما يغطي ذلك إلا أسهم شركات ومؤسسات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، للاطلاع وإبداء الرأي الشرعي.

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة عدم جواز رهن أسهم البنوك الربوية لصالح البنك، ولكن يجوز أن يتعهد المدين ببيع ما لديه من أموال وأسهم، وبعد أن تتحول إلى نقود يملكها بيده يجوز أن يدفعها للبنك.

أما الشركات المختلطة والتي يكون أصل نشاطها مباحاً فلا مانع من رهن أسهمها، وذلك بناء على جواز تداول أسهمها إذا توفرت شروط الشركات المختلطة، ونظراً للظروف المالية الحالية التي يمر بها العالم، فإن الهيئة ترى جواز الرهن وإن تجاوزت النسبة التي حددها بعض الفقهاء، وفي حال التنفيذ على الرهن فإنه يجب تجنيب الجزء المحرم من الأرباح النقدية، كما يلغى العمل بهذا القرار بمجرد زوال الأزمة، وعودة الأمور إلى نصابها الطبيعي.

### ١٥٩. توكيل بنك تقليدي خارج الكويت في قبض رهن لصالح البنك:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية سؤال مقدم من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول مدى جواز توكيل بنك بوبيان بنكاً تقليدياً خارج الكويت يقوم بقبض الرهن وإدارته نيابة عن البنك، وذلك لتعذر قيام البنك بإدارة الرهن بنفسه لصعوبة الإجراءات.

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة أن الأولى على البنك أن يقوم بتوكيل بنك إسلامي يتولى قبض الرهن وإدارته نيابة عنه، ولا مانع من توكيل غيره في حال التعذر.

## كتاب الرهن والضمان

### باب الرهن

### ١٥٧. رهن أسهم الشركات التي أصل نشاطها مباح وتتخلها أنشطة ممنوعة شرعاً:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية سؤال حول مدى جواز رهن العملاء لدى بنك بوبيان أسهم شركات أصل نشاطها مباح، لكنها قد تتعامل بالمعاملات المحرمة، للاطلاع وإبداء الرأي الشرعي.

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة أن أسهم الشركات التي أصل عملها مشروع إلا أنها قد تتعامل في بعض معاملاتها بمعاملات غير مشروعة، مثل: الإقراض والاقتراض بنسب لا تتجاوز ٣٠٪، فهذه الشركات لا مانع من رهن أسهمها، إذا كان الرهن لا يقل عن ضعف أصل دين البنك، لأن أصل الدين يعادل المال المشروع في قيمة الأسهم غالباً.

وأما القاعدة الفقهية التي تنص على أن «ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه» فإنها تطبق على أسهم الشركات التي تتعامل بالربا والمحرمات.

### ١٥٨. رهن العميل لدى البنك أسهم شركات ومؤسسات غير إسلامية:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية مذكرة مقدمة من مدير عام مجموعة الخزينة، تتضمن الاستفسار عن مدى جواز رهن أسهم الشركات والمؤسسات غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، علماً أن هذا الأمر سيطبق على بعض عملاء البنك المدينين، والتي انخفضت قيمة رهوناتهم عن الحد المتفق

## ١٦٢. رهن أسهم بنك تقليدي في مملكة البحرين:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية سؤال مقدم من إدارة هيكله التمويل والتمويل المجمع، حول رغبة أحد العملاء بالتمويل عن طريق بنك بوبيان، مع تقديم رهن أسهم بنك تقليدي في مملكة البحرين.

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة أن البنك المذكور أعلاه بنك يعمل ضمن قطاع الاستثمار وهو بنك تقليدي، فلا يجوز رهن أسهمه لصالح بنك بوبيان، للقاعدة الفقهية التي قضت بأن كل «ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه».

## ١٦٣. رهن عقار مملوك لبنك بوبيان لصالح بنك تقليدي:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية مقترح مقدم من أحد البنوك المحلية التقليدية وهو كالتالي:

إنه من وقت لآخر يبدي بعض عملاء بنكنا (البنك التقليدي) رغبتهم في الحصول على تمويل لشراء عقار مسجل باسم بنك بوبيان بسبب تمويل ممنوح لأحد عملاء بنك بوبيان، ومن ثم فإنه إذا كان التمويل الممنوح لعميلنا مشروطاً بترتيب رهن على العقار المزمع شراؤه فإنه يتعذر تنفيذ ذلك لرفض مصرف بوبيان - وكذا باقي البنوك التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية - ترتيب رهن على عقار مملوك له ضماناً لمديونية مستحقة لبنك تقليدي، بما يفوت على عميل البنك التقليدي فرصة شراء العقار، ويفوت على عميل بوبيان فرصة بيع عقاره، ويفوت عليكم فرصة استيفاء حقوقكم تجاه عميلكم، وعلى ضوء تفهمنا لاعتبارات رفضكم ترتيب رهن على عقار مملوك لكم ضماناً لمديونية مستحقة لبنك تقليدي، فإننا نقترح الآلية التالية بيانها لئتم اتباعها في الحالة المشار إليها، وفي الحالات الأخرى التي تقتضي ترتيب رهن لصالح بنكنا على عقار مسجل باسم بوبيان، ونوجز الآلية في الآتي:

## ١٦٠. رهن أسهم شركة وساطة مالية وشركة السينما الكويتية:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية استفسار مقدم من مجموعة تمويل الشركات، عن مدى جواز رهن حصص لشركات وساطة مالية في سوق الكويت للأوراق المالية، ورهن حصص لشركة السينما الكويتية، وذلك باعتباره ضماناً عن عمليات التمويل.

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة جواز رهن حصص شركة الوساطة المالية، لكون نشاطها مختلطاً، ويراعى في ذلك تطبيق النسب الشرعية للتداول، وأما ما يتعلق برهن حصص شركة السينما الكويتية وما شابهها فلا يجوز.

## ١٦١. رهن أسهم البنوك التقليدية عن طريق إنشاء محفظة لرهن الأسهم:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية استفسار مقدم من المستشار القانوني، حول مدى جواز رهن أسهم البنوك التقليدية، ضماناً لمديونية عملائنا في ظل الوضع الاقتصادي القائم، سواء أكان الرهن بشكل مباشر، أو عن طريق وضع الأسهم في محفظة لدى إحدى الشركات، ورهن المحفظة بمحتوياتها حفاظاً على حقوق البنك والمساهمين، كما يرجى بيان كيفية التصرف في قيمتها عند بيعها في حال موافقتكم على ذلك، للاطلاع وإبداء الرأي الشرعي.

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة عدم جواز رهن أسهم البنوك التقليدية بشكل مباشر، ولكن في مثل هذه الحالات الاستثنائية وحدوث الكارثة الاقتصادية العالمية، يضطر بنك بوبيان لضمان حقوقه بالاتفاق مع مدير المحفظة، على أن يقوم ببيع الأسهم وتسليم ثمن البيع للبنك، وذلك استثنائاً بحادثة عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - حين قال في الخمر «ولوهم بيعها، واقبضوا ثمنها»<sup>(١)</sup>.

١- انظر مصنف عبد الرزاق (١٩٥/٨)

## رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة اعتماد ما جاء في كتاب المعايير الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمعايير الشرعية، فقرة رقم (٥/٧) في معيار الضمانات، ونصها:

«يجوز للمؤسسة أن تشترط على العميل لتوثيق المديونية التي سيدفعها على أقساط أو في موعد لاحق: أن يكون لها الحق في تجميد حسابه الاستثماري، أو إيقاف حقه في السحب منه مطلقاً أو بمقدار الدين، وهو الأولى، ويكون ربح الحساب الاستثماري للعميل بعد حسم نصيب المؤسسة بصفتها مضارباً، ولا يجوز للمؤسسة في عملية المداينة للعميل أن تشترط تجميد حسابه الجاري، ولكن لا مانع من ذلك إذا تم برغبة صاحب الحساب بمطلق إرادته».

كما جاء في قرار مجمع الفقه رقم (٨٦):

١. يجوز رهن الودائع، سواء أكانت من الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) أو الودائع الاستثمارية، ولا يتم الرهن على مبالغها إلا بإجراء يمنع صاحب الحساب من التصرف فيه طيلة مدة الرهن.

وإذا كان البنك الذي لديه الحساب الجاري هو المرتهن لزم نقل المبالغ إلى حساب استثماري، بحيث ينتفي الضمان للتحويل من القرض إلى القراض (المضاربة)، ويستحق أرباح الحساب صاحبه، تجنباً لانتفاع المرتهن (الدائن) بنماء الرهن.

٢. يجوز حجز من الحسابات إذا كان متفقاً عليه بين البنك والعميل.

وهذا ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من جواز انتفاع المرتهن بالرهن إذا أذن الراهن بذلك.

## ١٦٥. عقد مع شركة متخصصة في إدارة المحافظ الاستثمارية:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية عقد يرغب البنك بإبرامه مع شركات متخصصة في مجال إدارة المحافظ الاستثمارية لصالح حسابات العملاء، برجاء الاطلاع عليه وإبداء الحكم الشرعي حول استثمار هذه الرهونات لصالح العميل.

**أولاً:** يصدر بنكنا تعهداً - غير قابل للنقض أو العدول - لصالح مصرف بوبيان بدفع قيمة العقار موضوع التعامل فور قيامكم بترتيب رهن عليه لصالح بنكنا، وذلك في مقابل تعهدكم - غير القابل للنقض أو العدول - بنقل ملكية العقار محمل بالرهن لاسم عميلنا.

**ثانياً:** يكون عقد التمويل المبرم بين بنكنا وعميلنا خالياً مما يفيد استحقاق بنكنا لفائدة على المنح أو التأخير، وكذلك خالياً مما يمكن أن يكون محلاً للحفاظ من الناحية الشرعية، علماً أن مدة التمويل التي سوف ترد في العقد ستكون شهرين فقط.

**ثالثاً:** في حال تعذر على بنك بوبيان نقل الملكية لأي سبب - خلال مدة التمويل المبينة بعقد بنكنا - يقوم بنك بوبيان برد المبلغ إلينا لاستخدامه في سداد مبلغ التمويل، وفي المقابل يقوم بنكنا بشطب الرهن فتعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل الرهن، ولذا نتقدم إليكم بهذا الكتاب فإنه ليحدونا الأمل أن يحظى هذا المقترح بموافقتكم الكريمة» للاطلاع وإبداء الرأي الشرعي.

## رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع على الآلية المقترحة، والتي تقضي برهن عقار مسجل ومملوك باسم بنك بوبيان لصالح البنك التقليدي، نظير تمويل ممنوح لأحد عملاء بنك بوبيان، رأت الهيئة: عدم الموافقة على المقترح المقدم من البنك المذكور، لعدم استيفاء الضوابط الشرعية للرهن، حيث إن الجهة المستفيدة من الرهن بنك تقليدي.

## ١٦٤. رهن الوديعة المصرفية:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية سؤال مقدم من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، يتضمن الاستفسار عن الحكم الشرعي في إيداع العميل المدين لبنك بوبيان مبلغاً نقدياً، يرهنه العميل في البنك في حسابه الجاري، أو وديعة مصرفية، علماً أن البنك يقوم باستثمارها، وتوزع الأرباح بين العميل والبنك حسب النظم المعمول بها في البنك، للاطلاع وإبداء الرأي الشرعي.

## رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأَت الهيئة: إذا أذِنَ الراهن لبنك بوبيان أو من يوكله باستثمار رهوناته لدى البنك بالطرق المشروعة، فلا ترى الهيئة مانعاً من ذلك، على ألا يكون هذا الاستثمار مشروطاً بين البنك والعميل، ولا مانع من تحصيل بنك بوبيان عمولة على ذلك، وأن يتم ذلك بعقد مستقل عن العقد الأول المبرم مع العميل، وأن تكون المتاجرة بالأسهم متوافقة مع الضوابط التي أقرتها الهيئة.

## ١٦٦. توقيع العميل على السند الإذني قبل نشوء المديونية:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية سؤال مقدم من أحد العملاء، ونصه: هل يجوز أن يطلب البنك من العميل - في حالة بيع المرابحة العقارية بين البنك وأحد العملاء - التوقيع على سند إذني (وهو إقرار دين)، وذلك قبل البدء بعملية البيع، وقبل نقل الملكية، وهو ما يعني عدم وجود دين لحظة التوقيع على السند، ولم تنقل الملكية إلى العميل ليستحق عليه الدين؟

## رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأَت الهيئة: لا مانع من توقيع العميل على السند الإذني عند إجراء عملية المرابحة وقبل نشوء المديونية، وذلك على اعتبار أن السند الإذني بمثابة ورقة ضمان مستقبلية، وهو ما نصت عليه المعايير الشرعية: من جواز وجود الضمان قبل نشوء المديونية، وعلى هذا: فقد قررت الهيئة التعديل على نموذج السند الإذني بإضافة عبارة «لدى الاطلاع»، وذلك بتأكيد كتاب الإدارة القانونية بأن هذه الإضافة تجعل السند الإذني عبارة عن ورقة ضمان وليس إقراراً بالدين.

## ١٦٧. إضافة كمبيالة مع عقد الوكالة في الاستثمار:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية نموذج لسند إذني - كمبيالة - يرفق مع عقد وكالة في الاستثمار، يتعهد فيه الوكيل بعد أن يبرم الصفقة الاستثمارية، وأن يدفع للموكل - بنك بوبيان - مبلغ الصفقة التي أبرمها.

## رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأَت الهيئة جواز التعامل بهذا السند، بشرط ألا يوقعها الوكيل إلا بعد أن تتم الصفقة الاستثمارية، كما يجب أن ترقم النماذج المرفقة بالعقد لبيان ترتيبها.

## ١٦٨. ضوابط عقد الرهن:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية مذكرة مقدمة من إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، تتضمن بعض الضوابط والأحكام المتعلقة بعقد الرهن، وهي مستخلصة من فتاوى الهيئة والعقود التي أقرتها، بالإضافة إلى فتاوى بعض المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك لتكون مرجعاً لموظفي البنك في فهم المعاملات المالية وفق الضوابط الشرعية، وهي كالتالي:

١. ينبغي أن يكون الرهن مالاً متقوماً يجوز تملكه وبيعه، وأن يكون معيناً، ومقدور التسليم.
٢. لا يجوز رهن الأسهم المحرمة التي لا يجوز تداولها، مثل أسهم البنوك وشركات التأمين التقليدية، للقاعدة الفقهية (مالا يجوز بيعه لا يجوز رهنه).
٣. يجوز رهن أسهم الشركات التي أصل إنشائها مباح، لكنها قد تتعامل بالمعاملات المحرمة.
٤. يجوز إضافة كل ما ينتج عن المرهون في الرهن من أرباح وأجرة وغيره.
٥. لا يجوز للراهن أن يرتب أي حقوق على المال الذي وعد برهنه.
٦. إذا كان الرهن عقاراً فيجوز للمرتهن أن يطلب من الراهن التأمين على العقار تأميناً تكافلياً، ويكون قسط التأمين على الراهن.
٧. يجوز أن يكون الرهن أكثر من قيمة الدين الذي في ذمة الراهن.
٨. يحق للمرتهن أن يستوفي دينه من الرهن، إذا استحق الدين وامتنع الراهن أو عجز عن تسديد الدين.
٩. لا يجوز للمرتهن أن يستوفي أكثر من دينه أو ما اتفق عليه.
١٠. يجوز أخذ (الرهن) قبل عقد المدائنة، والمقصود بالدين الرهن.

١. أن يتم التمويل العقاري من خلال استخدام عقد المراجعة، وبسعر ثابت محدد غير متغير طيلة فترة السداد، ولا مانع في هذه الحالة من مشاركة الدولة في التبرع بنسبة من الربح المتفق عليه بين البنك والعميل، وفق جدول السداد المتفق عليه مع العميل (المواطن).

٢. عدم اللجوء إلى إعادة تسعير ربح المراجعة، لما له من تبعات فقهية قد تسبب لبساً شرعياً، مما يجعل المشروع عديم الجدوى شرعياً وشعبياً.

٣. في حال كان السعر الثابت للربح قد يلحق ضرراً بالبنك بسبب طول مدة التمويل، فلا مانع أن يتم التمويل من خلال عقد الإجارة المنتهية بالتملك، مع ضرورة مراعاة تعديل القوانين اللازمة لتحقيق هذا المنتج.

٤. أن يتم التمويل من خلال عقود الاستصناع إما عن طريق المواطن مباشرة أو من خلال تمويل المقاولين، ويتحمل العميل في هذه الحالة التكلفة للبناء أو البناء التكميلي.

٥. كما يمكن تمويل بنك التسليف تمويلاً مباشراً (تمويلاً مجتمعاً) يتم بالمشاركة مع جميع البنوك، وفقاً لصيغ التمويل المعتمدة.

وفي حال كان هناك توجه لإقرار إعادة تسعير الربح من قبل البنك المركزي، فيجب أن تكون هناك عدالة وعدم التفرقة في المعاملة في الضوابط، مع عدم تحمل المواطن أية فروق في أسعار الفائدة، ويتم الأخذ بالحلول الفقهية المناسبة لتحقيق هذا الغرض.

## ١٧٠. رهن أسهم شركة تعليمية:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية سؤال حول مدى جواز رهن أسهم شركة تعليمية، علماً أن الشركة تعمل في مجال التعليم.

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة: جواز رهن أسهم الشركة، لكون أصل نشاطها مقبولاً.

١١. يجوز أن يكون الرهن عيناً أو نقداً.

١٢. يجوز رهن المشاع، على أن يتم تحديد النسبة المرهونة كأسهم.

١٣. يجوز للراهن أن ينتفع بالرهن بإذن المرتهن، ولا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن مطلقاً.

١٤. إذا كانت المصروفات لصالح الرهن فإنها تكون على الراهن.

١٥. الرهن أمانة في يد المرتهن، فلا يؤثر هلاكه على بقاء الدين في الذمة، وإذا هلك من غير تعد أو تقصير من المرتهن أو الطرف الثالث المؤمن على الرهن (العدل) فلا ضمان عليهما، أما إذا هلك بتعد أو تقصير من أحدهما فإنه يكون مضموناً عليه، ويبقى الدين، ويحق للطرفين المقاصة بينه وبين قيمة المرهون الهالك.

## رأي الهيئة:

اطلعت الهيئة على الضوابط التي أعدتها إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، ووافقت على العمل بها.

## ١٦٩. منتج الرهن العقاري:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية موضوع منتج الرهن العقاري، وقد حضرت الإدارات المعنية، وتم عرض المنتج والإجابة عن استفسارات الهيئة.

## رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع على مقترح قانون الرهن العقاري - المقترح من قبل الدولة - على هيئة الرقابة الشرعية في بنك بوبيان، وبعد اجتماع أعضاء الهيئة الشرعية مع الإدارة التنفيذية، حيث أوضحت الإدارة التنفيذية بعض الأمور، وقامت بالرد على استفسارات الهيئة، وبناء عليه: فقد اقترحت الهيئة الشرعية عدة حلول وصيغ تمويل موافقة للشريعة الإسلامية، ووفقاً للمعلومات المتاحة والتي قدمت للهيئة، فقد رأت الهيئة الشرعية التالي:

## رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة عدم جواز المشاركة في تأسيس كيان لضمان جزئي للودائع، لأنها لا تخلو من ضمان وودائع ربوية، ويجب على البنوك الإسلامية أن يوجدوا البديل، كما لا تجوز المشاركة أيضاً؛ لأن البنك في الودائع الاستثمارية مضارب، والمضارب لا يضمن إلا بالتعدي أو التقصير.

## باب الضمان

### ١٧١. ضمان رأس مال محفظة لدى بنك بوبيان:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية السؤال التالي:

تود شركة من الشركات فتح محفظة مالية لدى بنك بوبيان، واشترطت على البنك ضمان رأس مال هذه المحفظة للشركة، فما حكم هذا الضمان؟

### رأي الهيئة:

بعد النظر والاطلاع رأت الهيئة عدم جواز هذا الضمان؛ لأن بنك بوبيان وكيل، والوكيل لا يضمن إلا في حالة التعدي أو التقصير.

### ١٧٢. نظام ضمان الودائع للقطاع المصرفي في دولة الكويت:

عرض على هيئة الرقابة الشرعية السؤال التالي:

قام اتحاد المصارف الكويتية بتكليف إحدى شركات الاستشارات المحلية لعمل دراسة حول جدوى نظام ضمان الودائع في دولة الكويت، وذلك لمعرفة مدى ضرورة تطبيق هذا النظام على القطاع المصرفي في دولة الكويت، وقد خلصت الدراسة إلى: ضرورة تأسيس كيان لضمان جزئي للودائع، بحيث يكون رأس مال هذا الكيان ٥ مليون دينار كويتي، ويضم القطاعين العام والخاص، على أن تكون نسبة الودائع المضمونة ١,٠٪، وبحيث يغطي لغاية ١٠,٠٠٠ دينار، وتجدر الإشارة إلى أن الودائع في دولة الكويت ظلت مضمونة من قبل بنك الكويت المركزي على مدى نحو ١٨ عاماً، للفترة ما بين أغسطس ١٩٨٦ إلى أبريل ٢٠٠٤، برجاى إبداء الحكم الشرعي في مساهمة بنك بوبيان في هذا النظام.